في نور القرآن

يهل علينا شهر رمضان المبارك والأمة الإسلامية في أسوأ مراحل تاريخها، حيث تعاني من التمزق والانهزام والتخلف والاحتلال (فلسطين-العراق-أفغانستان)، والهجوم الغربي المستمر على الإسلام والمسلمين. وشهر رمضان فرصة عظيمة لهذه الأمة لتعيد حساباتها وتراجع نفسها وتعالج أوضاعها ومشكلاتها وذلك بالعودة إلى كتاب الله (القرآن الكريم) والاسترشاد بما جاء فيه. يقول الله تعالى في سورة الأنبياء: «لقد أنزلنا إليكم كتاباً فيه ذكركم أفلا تعقلون» وفي سورة الإسراء «إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم» وفي سورة المائدة «قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم». وقد أرشد رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم الأمة الإسلامية أن تتخذ القرآن الكريم منهجاً وطريقاً لكل مشكلاتها وخاصة في وقت المحن والأزمات. يقول علي رضي الله عنه، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ستكون فتن كقطع الليل المظلم. قلت: يا رسول الله وما المخرج منها: قال: كتاب الله تبارك وتعالى فيه نبأ من قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم هو الفصل ليس بالهزل من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهُدى في غيره أضله الله، هو حبل الله المتين ونوره المبين والذكر الحكيم وهو الصراط المستقيم وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ولا تلتبس به الألسنة ولا تتشعب معه الآراء ولا يشبع منه العلماء ولا يمله الأتقياء ولا يخلق على كثرة الرد ولا تنقضي عجائبه وهو الذي لم تنته الجن إذ سمعته أن قالوا إنا سمعنا قرآناً عجبا من علم علمه سبق ومن قال به صدق ومن حكم به عدل ومن عمل به أجر ومن دعا إليه هدي إلى صراط المستقيم».

ومن أهم مزايا القرآن الكريم وخصوصياته أن الله سبحانه وتعالى حفظه من كل تحريف وتبديل مثلما حدث للتوراة والانجيل وجعله كتاباً للإنسانية كلها ووضع فيه كل أمور الدين والدنيا في العقيدة والأخلاق والأحكام والعبادات والمعاملات (المدنية والجنائية) والاقتصاد والتعليم والتربية والسياسة والسلم والحرب والمعاهدات والعلاقات الدولية... إلخ ودعا العقول إلى النظر فيه والتفكير في آياته والاسترشاد بتوجيهاته والتي لو استفاد منها المسلمون اليوم لصاروا أسياد الدنيا والعالم مثلما كان سلفهم الصالح.

نحن اليوم كمسلمين مطالبون بالعمل بالقرآن وعدم الاكتفاء بحفظه وهذا ما كان يفعله السلف الصالح حيث حول الصحابة رضى الله عنهم القرآن في حياتهم إلى عمل حقيقي ملموس «قولاً وفعلاً». يقول عبدالرحمن السلمي: كنا إذا تعلمنا عشر آيات من القرآن لم نتعلم العشر التي بعدها حتى نعرف حلالها وحرامها وأمرها ونهيها.

وعن عبدالله بن عمر رضي الله عنه أنه مكث على سورة البقرة ثماني سنين وذلك ليعمل بما حوته من أحكام فيأتمر بأوامرها وينتهي عن نواهيها ويقف عند حدود الله فيها. وقد حذر ابن مسعود رضي الله عنه: من فقدان العمل بالقرآن عندما قال: إنه سيأتي من بعدنا قوم يسهل عليهم حفظ ألفاظ القرآن ويصعب عليهم العمل به.

محمد الباهلي

عودة إلى القرار الناجح وشروطه

يتزامن شهر رمضان المبارك في بعض أيامه مع شهر أكتوبر الذي يولي ظهره الآن... وهذا التزامن الجزئي بين أيام السنة الهجرية وأيام السنة الميلادية أو الإفرنجية حدث أيضاً منذ ثلاثين عاماً عندما قامت حرب أكتوبر 1973، والتي يسميها البعض النصر العربي الوحيد.

وقد شرحنا في مقالتنا السابقة كيف نجحت القوات المصرية والسورية في القيام بمفاجأة قوات الاحتلال الإسرائيلية في سيناء والجولان، وكيف شهدت الأيام الأولى لهذه الحرب احتلال خط بارليف الذي كان يعتبر بكثير من المقاييس العسكرية حصناً منيعاً، واضطرت قوات الجيش الإسرائيلي إلى الفرار أمام القوات العربية، وتبين مذكرات وزير الخارجية الأميركي السابق -هنري كيسنجر- والتي نشرت منذ أسابيع حجم الأزمة الإسرائيلية-الأميركية حيث فقدت إسرائيل في يوم واحد 11 طائرة بعد أن كان طيرانها معتاداً على السيطرة على أجواء منطقة الشرق الأوسط دون منازع، ثم حدثت معركة الدبابات الشهيرة التي انتهت بهزيمة اللواء الإسرائيلي ومقتل قائده، واضطرت الحكومة الأميركية بقيادة الرئيس نيكسون إلى إقامة جسر جوي فوري بين إسرائيل ومخازن السلاح الأميركي في أوروبا لكسب الوقت، بدلاً من انتظار الساعات الطويلة لكي تعبر هذه الأسلحة من الولايات المتحدة عبر المحيط الأطلسي. أي أن الأزمة كانت مستحكمة لدرجة أن الساعات القليلة لها فرق كبير. وفي الواقع فإن الحكومة الأميركية اتخذت القرار أثناء هذه الأزمة وأيضاً لكسب الوقت بأن يتعامل السفير الإسرائيلي في واشنطن مباشرة مع وزير الدفاع الأميركي وليس مع وزير الخارجية أو الجهاز الدبلوماسي كما تنص القواعد الدبلوماسية المعمول بها.

كل هذه مؤشرات مهمة على استحكام الأزمة والنصر العربي في الأيام الأولى لهذه الحرب، والهدف الأساسي من هذا السرد هنا واستذكار الأيام الجميلة السابقة ليس هو الاحتفال بهذه الذكرى الثلاثينية لحرب أكتوبر فقط، ولكن هناك هدفاً أهم: هو سر القرارات الناجحة. وهل من الممكن الاستفادة من هذه التجربة الناجحة في وقت نحن فيه بأشد الحاجة لوقف هذا الانحسار العربي الذي يبدو وكأنه بدون نهاية. ويجب أن نعرف أن محاولة استخلاص عوامل النجاح في القرارات السابقة بهدف العبرة وتجنب عوامل الفشل لا ترتبط بالموقف العربي، ولكن تكون فائدته أيضاً على المستوى الشخصي. فكل منا يتخذ قرارات يومية، وبعضها في منتهى الأهمية، مثل قرار الزواج أو الإنجاب، أو تغيير العمل أو حتى تغيير الموطن والهجرة إلى أمصار بعيدة، ولذلك فنحن على المستوى الشخصي أيضاً في أشد الحاجة لمعرفة متطلبات القرار الناجح. ومن هذا المنطلق، وانطلاقاً من دراستي للوثائق الضخمة لهذه الحرب، أستخلص ثلاثة عناصر أساسية على الأقل لضمان نجاح القرار:

1- القرار الناجح هو الذي يقوم على معلومات دقيقة. وقد أخذنا مثلاً لذلك «كشكول» الفريق الجمصي، وكذلك المجلدات الثلاثة للدكتور مصطفى خليل -رئيس وزراء مصر الأسبق- عن أزمة الطاقة وتأثير هذه المعلومات على قرار الحظر البترولي.

2- أهمية التخطيط العقلاني: والتي لم ترتبط فقط بإعداد الجيش، ولكن أيضاً اختيار الهدف طبقاً للإمكانيات المتاحة، وتأتي في هذا الصدد أهمية عملية الخداع والتمويه الاستراتيجي التي كانت جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية النجاح في هذه الحرب.

3- أهمية التنسيق: وهو العامل الذي لم نستطع معالجته من قبل، ولذلك نود التركيز عليه في هذه المقالة، لأنه حتى في حياتنا الشخصية وبما أننا لا نعيش منفردين في جزيرة معزولة، فإن القرارات حتى الفردية والخاصة تتطلب حداً أدنى من التنسيق مع الآخرين، لكي نضمن تعاونهم ودعمهم للقرار، أو على الأقل عدم وضع العراقيل في طريق تنفيذه.

وفي الواقع كان عامل التنسيق أساسياً في ضمان النجاح الأولي في حرب أكتوبر. ولنبدأ بالناحية العسكرية. فكما نتذكر كان هدف هذه الحرب محدوداً ومرتبطاً بتحرير جزء فقط من الأرض المصرية والسورية وليس غزو إسرائيل أو حتى الوصول للممرات الشهيرة في وسط سيناء، وبسبب هذه الأهداف المحدودة كان الجيش المصري قادراً بمفرده على البدء في المعركة، إلا أن احتلال الجولان خلق الأرضية المشتركة اللازمة للتنسيق بين مصر وسوريا لفتح جبهتين في الوقت نفسه، ولذلك كانت الاتصالات والزيارات متكررة بين القيادتين للاتفاق على ساعة الصفر، أي اليوم والساعة لبدء الهجوم، والذي توّج فعلاً باختيار يوم 6 أكتوبر (العاشر من رمضان) الساعة الثانية بعد الظهر بناء على تنسيق دقيق لضمان أكبر فرص النجاح.

وتتكرر عوامل النجاح هذه بدقة في القرار الاقتصادي-السياسي والمدعم للجبهة العسكرية، ألا وهو قرار استخدام سلاح البترول. فعلى عكس قرار حرب سنة 1967 الذي لم يشهد هذا المستوى، بل كانت مصر والسعودية في حالة حرب غير معلنة بسبب الثورة اليمنية وبسبب وجود القوات المصرية المؤازرة هناك ضد القبائل المؤيدة للسعودية، فإن الاهتمام بالسلاح الاقتصادي لتحرير الأرض في أكتوبر -أي استخدام سلاح البترول- بدأ مبكراً، وذلك بإرساء علاقات سياسية وثيقة بين القيادتين المصرية والسعودية، على أساس أن السعودية كانت ولا تزال أكبر مصدر للبترول وكذلك أكبر حائز للاحتياطي العالمي من هذه الطاقة. ولكن كانت غالبية القيادة السعودية في البداية معترضة أو على الأقل مترددة في استخدام سلاح البترول، ولكن بسبب التنسيق بين القيادات المصرية والسورية والسعودية، غيّرت الرياض من موقفها بعض الشيء وقبلت بدراسة استخدام البترول في المعركة ولكن بشرط أن تستمر المعركة العسكرية لبعض الوقت، وليس فقط ليومين أو ثلاثة وذلك حتى تتسنى تعبئة الرأي العام لصالح القضية العربية، وقد كان. وكانت لحظات التنسيق هذه من أكثر فاعليات الموقف العربي آنذاك، ولعلها تعود!

د. بهجت قرني

أستاذ العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي بجامعة مونتريا-كندا، والجامعة الأميركية بالقاهرة

ماذا يحدث لو فشلت خطة «ولفوفيتز» لإحلال الأمن في العراق؟

أمضى «بول ولفوفيتز» الذي ينسب إليه الفضل -أو يوجه إليه اللوم- لكونه المهندس الفكري للحرب على العراق، الأسبوع الماضي هنا في «تكريت» مسقط رأس صدام حسين. كان هذا بمثابة نصر أميركي صغير تحقق في صراع لم يشهد سوى انتصارات قليلة للغاية في الفترة الأخيرة. و«تكريت» ذات أهمية رمزية، لأنه حتى في هذه المدينة التي تعتبر معقل حزب البعث، يوجد الآن مجلس محلي تم انتخابه بواسطة اقتراع سري، هذا هو ما قاله نائب وزير الدفاع الأميركي بعد عشاء مع القادة العسكريين الأميركيين، توجه بعده للنوم في واحدة من الغرف الفسيحة المبطنة أرضياتها وحوائطها بالرخام، والموجودة في واحد من قصور صدام العديدة الذي يستخدم حاليا كمقر قيادة لفرقة المشاة الرابعة الأميركية. وعلى رغم مشاعر الرضا التي شعر بها «ولفوفيتز» بعد زيارة تكريت المحتلة، إلا أنه لا يشعر بالراحة بسبب الوضع القائم حاليا في العراق. وكان الموضوع الرئيسي الذي يتحدث عنه على الدوام في كل مكان توقف فيه، هو أن الولايات المتحدة يجب أن تقوم بتسريع عملية نقل سلطة الشؤون الأمنية والاقتصادية في البلاد إلى العراقيين أنفسهم.

ولتحقيق الانتقال السريع للسلطة يدفع «ولفوفيتز» في اتجاه إنشاء خمس قوى أمنية هي: جيش العراق الجديد، قوة شرطة عراقية مجددة، يجب أن يبلغ عددها 40 ألف جندي وضابط، ويتم الانتهاء من تجهيزها في موعد غايته الصيف القادم، قوة جديدة لحرس الحدود، قوة لحراسة منشآت وأنابيب النفط المكشوفة وحماية البنية التحتية، وفيلق دفاع مدني عراقي قوامه 22 ألف فرد يمكن أن يعمل كقوة ضاربة على غرار قوات «الكارابينيري» الإيطالية.

وكانت الخلاصة التي توصل إليها «ولفوفيتز» هي أنه كي يتم نشر تلك القوات بسرعة، ووضعها في مواقعها، فإنه لا بد من تجنيد عناصر من الجيش العراقي السابق. حول هذا الأمر تحديدا أدلى «ولفوفيتز» بتصريح أثناء إحدى المرات التي توقف فيها كان نصه هو: «لن يكون هناك أي ضير من القيام بالاستعانة بخدمات ضباط من الجيش السابق، طالما كان سجلهم نظيفا، وأنا أعتقد أن الغالبية العظمى منهم يحتفظون بسجل نظيف». ويقول «ولفوفيتز» إن العراقيين يجب أن يكونوا ثاني أكبر قوة مساهمة في القوات المتعددة الجنسيات التي تقودها الولايات المتحدة، مشيرا إلى أن ما يزيد على 80 ألف عراقي يخدمون الآن في مختلف التشكيلات الأمنية، وأن 82 منهم قد لقوا مصرعهم في العمليات منذ الأول من يونيو الماضي.

إذن يمكن القول إن خطة بناء قوات أمن عراقية هي الخطة «أ» لدى «وولفوفيتز» فيما يتعلق بالقيام بسحب القوات الأميركية بشكل نهائي من العراق، ولكن ليس واضحا حتى الآن هل لديه خطة «ب» جيدة أم لا، خصوصا بعد انهيار الآمال المتعلقة بتكوين قوة متعددة الجنسيات على نطاق واسع. ويعترف «ولفوفيتز» أنه على رغم أن تركيا قد عرضت إرسال قوات، إلا أن نشر تلك القوات قد أصبح الآن موضوعا حساسا،

ديفيد إجناتيوس

كاتب - «واشنطن بوست»

قد يكون من الصعب الآن أن نعيب على خطة «ولفوفيتز» ولكن بعد الانتكاسات التي حدثت فإنه سوف يزعجنا أن نعرف أن هذه الخطة لو فشلت فربما قد لا تكون لدينا خطط بديلة...

يلقى معارضة قوية من جانب العراقيين. الشيء المهم في نظره أن الأتراك قد عرضوا إرسال قوات بعد أن كانوا قد امتنعوا عن ذلك في السابق. وقيام «ولفوفيتز» يوم الجمعة بزيارة القوة الصغيرة المشكلة من 21 جنسية، والتي تقوم بتأمين منطقة «النجف» في جنوب العراق الأوسط، تشير إلى أن نهج «البنتاجون» في الاعتماد على قوة يتحدث أفرادها لغات عديدة يمثل مشكلة حقيقية. والدليل على ذلك أن القائد البولندي الذي يقود جنودا من بلاده ومن أسبانيا والسلفادور،وأيستونيا،وأوكرانيا ودول أخرى غيرها، قد صرح بأن أكبر مشكلة تواجهه في الوقت الحاضر، هي تلك المتعلقة بالتنسيق بين جميع تلك الجنسيات.وقال ذلك القائد بالحرف الواحد «الأمر صعب، هناك دول عديدة، ولغات مختلفة، ومناهج وأساليب مختلفة.. إنه لأمر في غاية الصعوبة في الحقيقة». ومن المؤشرات التي يمكن اتخاذها أساسا لتقويم ما يحدث في العراق فيما بعد الحرب، تلك المعلومات التي وردت في إيجاز ألقاه الميجور جنرال (لواء) «ري أوديرنو» قائد الفرقة الرابعة مشاة التي تحتل «تكريت» وغيرها من المدن في قلب المثلث السني الواقع شمال بغداد. قال «أوديرنو» إن قواته تقوم بشن غارات أكثر، وعمليات استخبارات أكثر «تركيزا» ضد المقاومة البعثية التي تستهدفهم كل يوم تقريبا. كما قال إنه يقوم حاليا بتدريب عدة قوات أمنية عراقية جديدة في منطقته، بحيث تقوم تلك القوات في النهاية باستلام المهمة من قواته. وقام «أوديرنو» بتقديم وصف شامل لعملية «بؤرة اللبلاب» Ivy Focus التي بدأت في العاشر من سبتمبر الماضي، والتي اشتملت على شن 269 غارة و16,381 دورية للتحالف، وأسفرت عن القبض عن 175 هدفا منهم 46 من مصنعي القنابل وستة من مسؤولي الصرف. وكان المفتاح لنجاح تلك العملية كما يقول «هو الاستخبارات والمعلومات المفيدة التي يمكن العمل على أساسها» . واستشهد في هذا السياق بحادثة وقعت في شهر مايو الماضي، وذلك عندما تمكنت قواته من القبض على «قائد فدائيي صدام» بعد مرور 122 دقيقة فقط على استلام بلاغ عن المكان الذي كان مختبئا به. إن هؤلاء الجنرالات يدركون أن ما يقومون به هو معركة لكسب العقول والقلوب. ولذلك فهم يتحدثون مع الشيوخ وزعماء القبائل، كما يقومون ببناء المدارس ومراكز الشباب، ومقاهي الإنترنت، وتأسيس مجالس لحقوق المرأة. وإصلاح محطات الكهرباء ووحدات معالجة المياه، وإعادة افتتاح المدارس والمستشفيات. إلى ذلك ينوي قادة «أوديرنو» -كما يقول- عقد لقاءات مع الزعماء المحليين في شهر رمضان، وإصلاح المساجد، وإطلاق سراح السجناء والحد من عدد الدوريات في المدن.

على رغم كل ذلك، نرى الهجمات على الأميركيين تتواصل، وتزداد عددا وتعقيدا. قد يكون من الصعب علينا الآن أن نعيب على خطة «ولفوفيتز»، ولكن بعد الانتكاسات التي حدثت خلال الشهور الستة الماضية، فإنه سوف يزعجنا دون شك أن نعرف أن هذه الخطة لو فشلت، فربما قد لا تكون لدينا خطط بديلة جيدة غيرها.

ينشر بترتيب خاص مع خدمة «لوس أنجلوس تايمز وواشنطن بوست»

هل دقت ساعة التبادل الدبلوماسي بين باكستان وإسرائيل؟

لم يعد السؤال المطروح حاليا هو: هل تعترف باكستان بالدولة العبرية وتقيم معها علاقات دبلوماسية بقدر ما أن السؤال الذي يجب أن يطرح الآن هو متى يتم ذلك؟ فجميع الدلائل المتناثرة تشير إلى أن الضغط الذي تعرض له الرئيس الباكستاني الجنرال «برويز مشرف» خلال اجتماعه الأخير مع الرئيس الأميركي بوش في كامب ديفيد قد يضطره إلى اتخاذ مثل هذه الخطوة الدراماتيكية قبل نهاية العام. والشاهد على ذلك خطوات عملية متراكمة وتصريحات مواكبة أطلقها «مشرف» على رغم أنه عاد فامتص بعضا منها. وقبل القيام بالاعتراف بالدولة الصهيونية يبدو أن الرئيس مشرف يدرس المخاطر السياسية المحتملة والفوائد التي قد تعود على باكستان جراء الإقدام على مثل هذه الخطوات. وفي مقابلة له مع محطه جيو (GEO) التلفزيونية الباكستانية، قال «مشرف»، بطرح اختباري وامتصاصي أيضا، ما مفاده بأن على باكستان أن تراجع سياستها مع إسرائيل بعد قيام دولة فلسطين المستقلة والتشاور مع الدول العربية الشقيقة. كما حذر العناصر الإسلامية الأصولية في بلاده بأن مراجعة هذه السياسة تجاه إسرائيل «يجب أن تتم بواقعية وبعيدا عن العاطفة». وفي مقابلة ثانية له مع صحيفة «الخليج» الإماراتية، قال مشرف «إن باكستان ستدرس مسألة الاعتراف بإسرائيل فقط عندما تتم تسوية النزاع في الشرق الأوسط بطريقة منصفة وعادلة وستأخذ بالاعتبار- قبل الإقدام على هذه الخطوة - المشاعر في الدول الإسلامية والرأي العام في باكستان»! وفي اليوم نفسه، حظي مشرف بتأييد غير مباشر من قائد سياسي بارز في باكستان هو «شودري حسين»، رئيس الرابطة الإسلامية الباكستانية، الذي صرح بأن «مسألة الاعتراف بإسرائيل سيتم النظر فيها فقط عندما تقام دولة فلسطينية مستقلة ويتم حل النزاع في الشرق الأوسط حلا سلميا»! هذا ويعتبر حزب الرابطة الإسلامية من أوثق حلفاء الجنرال مشرف.

أثارت تصريحات مشرف اهتمام المسؤولين الإسرائيليين. وفي تعليقه على تصريحاته ، قال «عديد عيران» السفير الإسرائيلي لدى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي: «لقد سمعنا بالتصريحات الإيجابية للجنرال مشرف ونأمل أن تترجم أقواله إلى أفعال بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين». وأضاف بأن «سياسة إسرائيل مع باكستان والهند ستكون متوازنة إذا ما تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين». هذا مع العلم بأنه على رغم غياب العلاقات الدبلوماسية المباشرة بين البلدين الا أنهما قد قاما باتصالات ثنائية في أكثر من مناسبة في واشنطن ولندن ومقر الأمم المتحدة في نيويورك. كما أن دبلوماسيين من البلدين التقوا في مناسبات مختلفة في طوكيو، ولاغوس، وكاتماندو على هامش مؤتمرات دولية حضرها الطرفان. وتشير بعض الوثائق إلى أن المخابرات الباكستانية تعاونت مع الموساد الإسرائيلي منذ بداية الغزو السوفييتي لأفغانستان وذلك في مجال تقديم معلومات مخابراتية والتدريب اللازم للمجاهدين الأفغان! ولا تزال هذه العلاقات مستمرة ومتشابكة حتى يومنا هذا وإن بطريقة سرية. ووفقا لأحد التقارير، فإن مجموعة من الضباط الباكستانيين التحقت سرا (1996) بعدد من ضباط المخابرات الإسرائيلية على هامش مؤتمر لمكافحة الإرهاب عقد في الفليبين. وفي العام 1997، نشرت وسائل الإعلام الاسرائيلية بأن وفدا من رجال الدين الباكستانيين أمضى أسبوعا في زيارة الأماكن الاسلامية المقدسة في

د. أسعد عبد الرحمن

رئيس مجلس أمناء هيئة «الموسوعة الفلسطينية»

يشير بعض الوثائق إلى أن المخابرات الباكستانية تعاونت مع الموساد الإسرائيلي منذ بداية الغزو السوفييتي لأفغانستان وذلك في مجال تقديم معلومات مخابراتية والتدريب اللازم للمجاهدين الأفغان.

«إسرائيل» واجتمع سرا بعدد من مسؤولي الخارجية الإسرائيلية لبحث «سبل تنمية السياحة الدينية إلى الأماكن الاسلامية المقدسة في الدولة العبرية». كذلك أفادت تقارير أخرى بأن الجنرال برويز مشرف قد أوفد مندوبا شخصيا عنه لزيارة إسرائيل في مهمة سرية قبل بعض الوقت.

تؤكد بعض المصادر الأميركية والباكستانية بأن حكومتي تل أبيب وإسلام أباد (الدولتان النوويتان) قد توصلتا بوساطة أميركية إلى اتفاق غير معلن قبل أكثر من خمس سنوات بحيث تضمنان عدم حدوث سوء تفاهم بينهما قد يؤدي إلى مواجهة نووية إذا قامت إحداهما بتسريب معلومات نووية إلى طرف ثالث معاد. كما أن البلدين أكدا حرصهما على عدم التدخل في المجال الجغرافي الحيوي للبلد الآخر، والعمل على عدم الإخلال بموازين القوى في مناطق نفوذ البلدين. وفي السياق ذاته، لكن على صعيد مختلف، يبدو أن السياسة الهندية الحذرة السابقة تجاه إسرائيل كانت عاملا فعالا في تأخر قيام علاقات دبلوماسية مباشرة بين باكستان وإسرائيل. فعلى رغم أن الهند تعتبر من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل منذ قيامها، إلا أن مواقفها المؤيدة للعرب في الصراع العربي-الإسرائيلي والعلاقات الحميمة التي كانت تربطها بمصر الناصرية قد أخرت إقامة علاقات كاملة مع «إسرائيل» حتى عام 1992 أي بعد توقيع اتفاقية أوسلو. فإذا كان هذا هو موقف الهند الدولة ذات الأغلبية الهندوسية فهل يعقل أن تكون باكستان الدولة الإسلامية الكبيرة - يتساءل كثيرون - أقل تأييدا من الهند للقضايا العربية؟

إن تنامي العلاقات الهندية-الإسرائيلية، بالإضافه إلى قيام دول عربية بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة أو غير كاملة مع إسرائيل، شجع بعض الدوائر النافذة في باكستان على الانفتاح مصلحيا على الدولة الصهيونية معتبرين أن إقامة علاقات كاملة مع إسرائيل ستفيد باكستان كثيرا: فأولا: إن إقامة علاقات دبلوماسية مع الدولة العبرية ستحد من إمكانية إقامة تحالف إسرائيلي-هندي إذ سيلزم «إسرائيل» على إقامة علاقات متوازنة مع الطرفين.

ثانيا: إن الاعتراف بإسرائيل سيفتح المجال واسعا أمام مشتريات عسكرية باكستانية ضرورية لإقامة توازن استراتيجي في مجال الأسلحة التقليدية مع عدوتها اللدود الهند. وثالثا: مثل هذه الخطوات تضعف إمكانية قيام تحالف بين اللوبي الصهيوني واللوبي الهندي داخل الإدارة الأميركية.

رابعا: إن التبادل الدبلوماسي مع الدولة العبرية قد يسهل على باكستان الحصول على المساعدات الأميركية الموعودة البالغة قيمتها ثلاثه مليارات دولار مقابل تعاون باكستان في الحملة الأميركية لمكافحة الإرهاب.

أما من وجهه النظر الإسرائيلية، فإن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع باكستان (الدولة الإسلامية الكبيرة والوحيدة التي تملك أسلحة نووية) هو هدف استراتيجي. فاعتراف دولة إسلامية بحجم باكستان بإسرائيل سيساعد بدون شك على إضعاف موقف كثير من الدول الاسلامية الأخرى التي لا تزال ترفض القيام بمثل هذه الخطوة مما يشكل اختراقا لا سابق له لهذه الدول.

ختاما، يبدو أن الجنرال مشرف قد اتخذ قراره بالاعتراف بإسرائيل ولكنه ينتظر الوقت المناسب لإعلانه. هذا، على رغم المعارضة الشعبية الشديدة ومعارضة معظم الأحزاب السياسية في باكستان، ناهيك عن المعارضة الشديدة التي قد يواجهها مثل هذا القرار من الدول الاسلامية الأخرى (عربية وغير عربية). ويبدو أن الرئيس مشرف بصدد دراسة جميع الجوانب المترتبة على هذا القرار وخاصة على مستقبله السياسي وعلى مركز باكستان بين الدول الاسلامية، بالإضافة إلى الفوائد المالية وغير المالية التي قد تجنيها بلاده فيما إذا أقدم على هذه الخطوة.

الجدل الإسرائيلي حول الاتفاق السويسري

من المؤكد أن مجموعة اليسار الإسرائيلية التي يتزعمها «يوسي بيلين» وزير العدل السابق في حكومة باراك للتفاوض مع السلطة الفلسطينية حول قضايا الحل النهائي قد استطاعت أن تثير دوامات في الحياة السياسية الإسرائيلية:

فلقد أدى التوقيع بالأحرف الأولى على نتائج المفاوضات في إطار اتفاق اشتهر بعدة أسماء -الاتفاق السويسري أو اتفاق جنيف- في السابع عشر من أكتوبر إلى تحريك المياه الراكدة في الوعي السياسي الإسرائيلي العام. لقد استطاع الاتفاق أن يهز الفكرة التي يروج لها اليمين الإسرائيلي بقيادة شارون والتي تقول باستحالة التوصل إلى اتفاقية سلام نهائية مع الفلسطينيين، وأن الفلسطينيين غير مستعدين في أي وقت سواء في الحاضر أو المستقبل للتوقيع على صك لإنهاء الصراع.

إن شيوع فكرة استحالة السلام في أوساط الرأي العام الإسرائيلي يناسب مخططات حكومة شارون الساعية إلى التهام أراضي الضفة الغربية وتهويدها وضمها إلى إسرائيل فيما عدا الأجزاء كثيفة السكان. من هنا جاءت «اتفاقية سويسرا» لتمثل ضربة موجعة لهذه الفكرة اليمينية أمام الرأي العام الإسرائيلي، وبالتالي فقد أثارت الاتفاقية ثائرة اليمين الديني والعلماني على حد سواء خاصة بعد أن أظهر أول استطلاع للرأي جرى حول الاتفاقية أنها تحظى بتأييد تسعة وثلاثين في المئة من الإسرائيليين. وعلى رغم أن هذه نسبة منخفضة بالمقارنة مع خمسة وخمسين في المئة من المعارضين فإن مجرد قدرة الاتفاقية على جذب اهتمام أقلية إسرائيلية قرع أجراس الإنذار لدى حكومة شارون. ذلك أن الاتفاقية هي وثيقة غير رسمية موقعة من جانب رموز في المعارضة الإسرائيلية وأساتذة الجامعات ممن لا يملكون السلطة، وبالتالي فإن حصولها على نسبة تقارب أربعين في المئة من المؤيدين يعني امكانية تزايد التأييد لها مع اقتراب أية انتخابات محتملة. فضلاً عن ذلك فإن الاتفاقية تمثل على الصعيد الدولي إحراجاً لمنطق الدعاية السياسية المطبق من جانب حكومة شارون لتبرير مواصلة سياسات القمع الميداني.

إن الاتفاقية التي جرى التفاوض حولها بين فريق اليسار الإسرائيلي وممثلين للسلطة الفلسطينية أبرزهم الوزير ياسر عبد ربه تحت رعاية الحكومة السويسرية تقدم نموذجاً للتراضي بين الفريقين حول قضايا التسوية النهائية. ولقد تم الاتفاق على الإعلان عن النص الرسمي لها في إطار احتفال دولي تحت رعاية سويسرية للتوقيع النهائي. ومع ذلك فإن المعلومات التي نشرتها الصحف الإسرائيلية تشير إلى نقاط الاتفاقية على النحو التالي:

أولاً: قضية الحدود والأرض. ثم الاتفاق على إقامة دولة فلسطينية داخل حدود الرابع من يونيو 1967 مع بعض التعديلات. وتشير هذه التعديلات إلى أن الأراضي التي ستحتفظ بها إسرائيل في الضفة سيتم تعويض الفلسطينيين عنها على أساس مبدأ دونم مقابل دونم. وهو ما يعني أن ما يماثل مساحة الضفة وغزة كاملة ستكون المساحة المخصصة لإقامة الدولة الفلسطينية بحيث تكون نسبة خمسة وتسعين في المئة من المساحة واقعة بالفعل في الأرض الفلسطينية وتضاف إليها نسبة خمسة في المئة من أراضي 1948 كبديل لمناطق الاستيطان في الضفة ومئة في المئة من مساحة قطاع غزة.

ثانيا: قضية القدس: يتم التقييم طبقاً لقاعدة الحي اليهودي لليهود والحي العربي للعرب مع وضع الحرم القدسي الشريف تحت السيادة الفلسطينية مع إبقاء حائط البراق المسمى عند اليهود حائط المبكى تحت السيادة الإسرائيلية ويتم وضع المدينة القديمة في إطار دولي.

ثالثاً: قضية اللاجئين: استبعاد حق العودة الجماعية للاجئين إلى المناطق المحتلة عام 1948 ووضع مجموعة بدائل اختيارية يختار اللاجئ ما يناسبه من بينها. مثل العودة إلى حدود الدولة الفلسطينية الجديدة أو البقاء في الدولة المضيفة أو الرحيل إلى دولة ثالثة أو العودة إلى حدود 1948 مع اشتراط موافقة إسرائيل. ويضاف إلى هذا حق التعويض المالي للاجئين وللدول المضيفة.

رابعاً: المخالصة النهائية: يعتبر الاتفاق مخالصة نهائية تحل محل جميع قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن النزاع وتلزم كل طرف بالامتناع عن أية مطالب جديدة في المستقبل.

وبما أن صورة هذا الاتفاق تتناقض تناقضاً كلياً مع خطط وطموحات اليمين في التهام الضفة الغربية وحصار المناطق كثيفة السكان فلقد كان من الطبيعي أن تنفجر حالة الجدال الساخنة من جانب

د. إبراهيم البحراوي

أستاذ الدراسات العبرية - جامعة عين شمس

تعددت مصادر التحريض ضد «يوسي بيلين» زعيم الفريق اليساري المفاوض، من جانب مستويات عدة من دوائر اليمين ووصلت إلى مستوى رئيس الوزراء شارون.

اليمين سواء في الأطر القانونية أو خارجها.

ونستطيع أن نسجل أن ظاهرة التكفير والتخوين والتي شهدتها الساحة الإسرائيلية مرتين الأولى عام 1995 والثانية عام 2000 قد عادت إلى الظهور بضراوة. في المرة الأولى أسفرت الظاهرة عن التحريض الذي أدى بالشاب المتطرف «يجآل عامير» الى اغتيال رابين. وفي المرة الثانية بلغ التحريض ضد باراك بعد عودته من قمة «كامب ديفيد» مع عرفات وكيلنتون حد اتهامه بالتفريط والخروج عن الأهلية الشرعية وفقدان الرشد.

أما الوجه الراهن للظاهرة فيتوجه أساساً إلى «يوسي بيلين» زعيم الفريق اليساري المفاوض. وقد بلغ الأمر حد إهدار دمه واتهامه بالخيانة العظمى. وقد تعددت مصادر التحريض من جانب مستويات متعددة في دوائر اليمين وصلت إلى مستوى رئيس الوزراء شارون. الأمر الذي حمل يوسي بيلين على إصدار بيان يقول فيه إنه مستعد لتحمل الانتقادات غير أنه يرى أن تلميحات شارون حول تهمة الخيانة علامة على إحساس حكومته بالضعف الشديد إلى درجة إظهار هذه الحالة من الفزع من مجرد وثيقة غير رسمية. وبالإضافة إلى هذا النوع من التحريض في البيانات حاول بعض أقطاب اليمين سلوك الطريق القانوني للتجريم بالخيانة فقدموا طلباً بتقديم بيلين وزملائه إلى محكمة الجنايات بتهمة الخيانة إلى المستشار القانوني للحكومة الياكيم روبنشتاين غير أن طلبهم أجيب عليه بالرفض.

وأشار المستشار القانوني إلى أنه يعتبر ما قام به بيلين ورفاقه حقاً مشروعاً يندرج في إطار حق الجدل البرلماني والشعبي والعلني. مع ذلك فقد شهدت ساحة المحكمة العليا دعوى أقامها محام يميني يطلب فيها إصدار أمر قضائي يحرّم على بيلين ورفاقه مواصلة الاتصال بالفلسطينيين معتبراً ما قاموا به فعلاً يصل إلى الخيانة العظمى. الغريب أن رفض اتفاق سويسرا لم يقتصر على دوائر اليمين التي شن كتابها حملة صحفية واسعة على الموقعين على الاتفاق بل تعداها إلى دوائر اليسار. فقد شن ايهود باراك رئيس الحكومة السابق هجوماً على الاتفاق مما دعا يوسي بيلين إلى الرد عليه بقوله: «لقد أدهشني على نحو خاص الهجوم الذي شنه علينا رئيس الحكومة السابق باراك. غير أنني أدرك دوافعه. فلقد حاول على مدى السنوات الثلاث السابقة أن يثبت أنه لا يتحمل مسؤولية الفشل في الوصول إلى مثل هذا الاتفاق في كامب ديفيد وأن الجانب الفلسطيني هو الذي يتحمل المسؤولية لرفضه أن يكون شريكاً في السلام».

ويضيف بيلين: «ومن الطبيعي عندما يرى باراك الأمر الذي فشل فيه يتحقق أمامه عن طريقنا أن يشعر بالحرج لثبوت خطأ نظريته في أن الفلسطينيين ليسوا شركاء سلام وأن يحاول من خلال الهجوم علينا إثبات صحة نظريته». أما شمعون بيريز الزعيم الحالي لحزب العمل فقد انتقد الاتفاق واصفاً إياه بأنه ليس سوى تفاهمات غير ملزمة مبدياً تحفظه على نقطتين:

الأولى، منهج الحل النهائي دفعة واحدة وفي رأيه أن الحل الدائم يجب أن يأتي على مراحل. والثانية، مسألة تسليم السيادة في منطقة الحرم القدسي الشريف للفلسطينيين.

من ناحية أخرى يلاحظ أن عدداً من رجال الأعمال والأكاديميين الإسرائيليين قد أيدوا الاتفاق وأبدوا استعداداً لمؤازرته.

وعلى أي حال فإن هذا الجدل الإسرائيلي الداخلي يضع حكومة شارون على طريق أشد تطرفاً في إجراءاتها لتوسيع نطاق السور العازل لالتهام مزيد من أرض الضفة ولممارسة أنواع أشد بطشاً تجاه الفلسطينيين ولتصعيد التوتر في المنطقة حينا تجاه سوريا وحيناً آخر تجاه مصر. ذلك أنه من الواضح للحكومة أن عليها أن تقبر مثل هذا الاتفاق وأفكاره قبل أن يزداد التأييد الشعبي له فتجد نفسها متهمة بتعريض أمن إسرائيل للخطر من جانب غالبية الجمهور.